



جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



امتحان مادة: التسيير العمومي الجديد

التاريخ: 2025/01/15
التوقيت: العاشرة والنصف
المدة: ساعة ونصف

المستوى: الأولي ماستر
التخصص: تنظيمات سياسية وإدارية
الدورة: الأولى

نص السؤال

اجب بدقة وكفاية وايجاز على ما يلي :

أولاً: أدى التوسع الهائل في أدوار الإدارة العامة وأنشطتها وكذا مستوى النضج للإسهامات الفكرية لأساتذة حقل الإدارة العامة إلى بلورة جملة من الخصائص تبرز مكانة الإدارة العامة ضمن أجهزة الدولة. (5ن)
المطلوب: تحدث عن أبرز تلك الخصائص .

ثانياً: (نظرا لارتباط الإدارة العامة بالدولة فإن المركز المعرفي للإدارة العامة أخذ يتلاشى ويتآكل، ويضعف نظرا لتفكك مفهوم الدولة ذاته - أي مفهوم سيادة الدولة- مما جعل الحديث عن الإدارة العامة حديث كلاسيكي لا يساير المفاهيم الجديدة التي ظهرت على صعيد الخطاب الإداري، كمفهوم التسيير العمومي الجديد مثلا، هذه المفاهيم تعد أكثر مرونة وملائمة وتحديدًا للواقع الحالي المتسم بالتحويلات المتسارعة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .) حلل وناقش هذا القول مبرزا: (10ن)

- خصوصية العلاقة بين الإدارة العامة وإدارة الأعمال.
- أبرز المداخل التي طرحتها الإدارة العامة الجديدة.
- أسباب التحول نحو التسيير العمومي الجديد .

ثالثاً: اشرح خمسا من مبادئ التسيير العمومي الجديد . (05ن)

بالتوفيق

د.بن كادي

الإجابة النموذجية

أولا : خصائص الادارة العامة :

- هي نشاط انساني، أي هدفها الأساسي هو الانسان ؛ إذ يعتبر العنصر البشري هو البعد الأساسي في الادارة العامة حيث تتوقف فاعلية هذه الادارة على الموارد البشرية وليس على التنظيمات القائمة .
- الادارة حتمية لكل نشاط ، فالادارة العامة تعتبر حتمية تاريخية وواقعي لا بديل عنها في تحقيق الأهداف، إذ مهما بلغت الادارة الخاصة من هيمنة وشمول واتساع في الحياة الاقتصادية وغيرها تبقى الادارة العامة خيارا استراتيجيا لا يمكن الاستغناء عنه .
- بيئة الادارة العامة؛ أي ارتباطها وتفاعلها مع محيطها الخارجي .
- غائية وهدفية الادارة العامة؛ فالادارة ليست بغاية في حد ذاتها، إنما هي وسيلة لتحقيق الأهداف. وعموما تهدف إلى تحقيق الصالح العام.
- الشكل التنظيمي الضخم؛ أي أن هياكل تنظيم الادارة العامة بمختلف صورها ومستوياتها يتسم بالضخامة، وبما تتضمنه من مؤسسات مختلفة وعلاقتها ببعضها البعض : وزارات دوائر مركزية، مؤسسات حكومية، سلطات محلية، شركات عامة، وغيرها من التنظيمات الرسمية وشبه الرسمية .
- الادارة العامة مكاملة للسياسة؛ حيث يحدد القادة السياسيون الأهداف العامة، ورجال الادارة ينفذون .
- الادارة مرتبطة بالقانون أي تطبق القانون بالعدل والمساواة بين المواطنين .
- الادارة العامة يمكن أن تجسد الديمقراطية الشعبية؛ فالموظفون الاداريون يأتون من كل فئات المجتمع.
- تتميز بالاستقرار والدوام لأنها تعتمد على التأهيل العلمي والكفاءة الفنية.
- الادارة العامة ذات شكل معقد التركيب، فهي نظام متشابه ومتداخل ومتفاعل مع كثير من الأنظمة الفرعية الأخرى في المجتمع .
- تقوم على التنظيم الهيكلي الرسمي من الناحية النظرية، ومسرحا للمنافسين على السلطة.

خصوصية العلاقة بين الادارة العامة وإدارة الأعمال : انطلاقا من أن مبادئ التسيير وأسسها قد تم التوصل إليها أساسا في مجال المشروعات الخاصة من خلال دراسات وتجارب تايلور وفايول، وتم تطبيق تلك المبادئ بعد ذلك على مجال الإدارة العامة- بالرغم من أن هذه الأخيرة أقدم من إدارة الأعمال من حيث الظهور، من هذا المنطلق كثر الجدل بين الممارسين والدارسين حول مدى الاختلاف و التشابه بين كل من الإدارة العامة و الإدارة الخاصة، و بهذا الصدد ظهر اتجاهان أحدهما يرى بأن هناك اختلافات مميزة بين الإدارة العامة وإدارة المنظمات الخاصة، و الآخر يدعو بعدم وجود فروق جوهرية أو حدود فاصلة بين النوعين (عرض الرأيين مع أدلتهم).

- مدخل إعادة اختراع الحكومة (مع شرح موجز)
- مدخل التنظيم المضاد للبيروقراطية . (مع شرح موجز)
- مدخل المؤشرات الجديدة لقياس الأداء الحكومي. (مع شرح موجز)
- أسباب التحول نحو التسيير العمومي الجديد :
- البحث عن الكفاءة والفعالية في تسيير شؤون الصالح العام.
- إيجاد حلول لمشاكل بيروقراطية القطاع العام.
- وصول مارغريت تاتشر Margaret Thatcher صبها في بريطانيا سنة 1979 وانتخاب "رونالد ريغان Ronald reagan" سنة 1980 في الولايات المتحدة الأمريكية, و"براين ميلبروني Brian mulroney" في كندا سنة 1984, وقد قادوا حملة انتقادية شرسة ضد البيروقراطية.
- اسهامات حركة الادارة العامة الجديدة، وما تلاها من برامج إصلاح الحكومة في سياق الانتقال إلى اقتصاد السوق الحرة الذي بدأ في جميع أنحاء العالم في الثمانينيات وتسارع في سنة 1989.
- ثالثا : خمسة من مبادئ التسيير العمومي الجديد (مع شرح موجز)
- إضفاء مبادئ التنافسية على القطاع العام.
- اعتماد مبدأ المشاركة في التسيير والتخلي عن المركزية.
- اعتماد ميكانيزم السوق عوضا عن التسيير البيروقراطي.
- تبني مبدأ (مصطلح) Pourvoyeurs – Clients العارض – الزبون.
- وضع مؤشرات الكفاءة وإلزام المستخدمين بضرورة بلوغها.